

اقتصاد

شعيب لـ«الوطن»: قرض الـ٥٠ ألف ل.س يكفي لأسرة لديها أربعة طلاب

الوطن

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن»، أن القرض الوظيفي الممنوح للعاملين في الدولة الخاص بالقرطاسية يلزمهم بالشراء من القطاع العام حصراً، أي من المؤسسة السورية للتجارة ومنافذ بيعها المختلفة الموزعة في المحافظات، وذلك كي يستفيد المواطن قدر الإمكان من القرض البالغ سقفه ٥٠ ألف ليرة سورية لكون أسعارها مدروسة وأقل من السوق.

ولفت شعيب إلى أن مبلغ القرض اعتمد بعد دراسة وسطى أسعار القرطاسية والمستلزمات المدرسية المعروضة في صالات المؤسسة السورية للتجارة، بحيث يتمكن المواطن من شراء جميع مستلزماته بعد أن وصل فرق السعر بين أسعار المؤسسة وأسعار السوق إلى ٥٠ بالمائة، موضحاً أن الوزارة حدثت سقف القرض بـ٥٠ ألف ليرة بعد تقدير المبلغ الذي يحتاجه عائلة مكونة ووسطياً من ٤ طلاب، على أن يسدد هذا القرض بأقساط شهرية على مدار ١٠ أشهر



من تاريخ منحه، من دون الحاجة لكفالة. وبين شعيب أن المواطن يحصل عند شرائه المستلزمات المدرسية على فاتورة يقدمها

للمحاسب ليعطيها قرصاً بقيمة المواد المشتراة، إذ يوجد تعاميم لدى منافذ البيع بإعطاء قوائم لكل المشتري سواء الموظف أو غير الموظف.

بوليصة تأمين صحي جديدة منتصف أيلول

عبد الهادي شباط

التأمين الصحي بوجود أطباء اختصاصيين ضمن الشركة بناء على الملف الطبي للمؤمن له وحدود التغطية المحددة ضمن بوليصة التأمين الصحي للمؤمن له.

ولفت إلى أن حالة عدم رضا بعض المؤمن لهم عن طبيعة وحجم الخدمات المقدمة لهم خاصة في الخدمات الطبية لا يجوز تحميله بشكل كامل لشركات إدارة النفقات الطبية لأن معظم هذه الشركات تعمل وفق ضوابط ومؤشرات، وأنه لا يمكنها تجاوز هذه المحددات والمؤشرات، مبيّناً أن الكثير من حالات سوء الاستخدام أو عدم جودة الخدمة التي يتلقاها المؤمن له تنصل بمزود الخدمة.

وعن الحاجة للتوسع في عدد شركات إدارة الخدمات الطبية بين أنه تمت الموافقة على طلب لترخيص شركة جديدة، لتصبح عدد شركات إدارة النفقات الطبية المرخص لها ٨ شركات بدلاً من ٧ شركات، مؤكداً أنه ما من حاجة حالياً للتوسع في عدد شركات الخدمات العاملة، وأن هذا التوسع وزيادة عدد هذه الشركات سوف يكون مطلوباً في حال التوسع في محفظة التأمين الصحي لتشمل كل القطاعات الإدارية والاقتصادية، خاصة وأن العديد من الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي مازالت خارج محفظة التأمين الصحي وتعتمد على منظومات تأمين محلية ضمن هذه القطاعات.

توقع مدير في هيئة الإشراف على التأمين في تصريح لـ«الوطن»، إصدار بوليصة تأمين صحي جديدة مع منتصف الشهر القادم (أيلول) حيث تعمل الهيئة على إعادة هيكلة هذه البوليصة بما يتوافق مع الظروف الحالية ومتطلبات المؤمن لهم صحياً بالتوازي مع العمل على تحديث البنية التشريعية للتأمين وإصدار التشريع الناظم للقطاع وتوحيد الحد الأدنى لعقود التأمين الصحي والتغطيات للعاملين في القطاع الحكومي وتشميل أفراد أسرة المؤمن لهم.

وبين أن العديد من مظاهر الضعف التي يعاني منها ملف التأمين الصحي خاصة حالات سوء الاستخدام يمكن ضبطها والحد منها عبر هيكلة البوليصة وتحديث التشريعات الناظمة للتأمين الصحي، إضافة للعمل على زيادة الوعي بالعمل التأميني وخاصة الصحي وأهميته، معتبراً أن جملة من الأسباب تؤثر سلباً في ملف التأمين الصحي وتتسبب في حالة عدم رضا المؤمن له عن الخدمات المقدمة، أهمها تباين المعرفة الطبية، ومنه لا بد أن تشتمل البوليصة بشكل واضح على جميع الأمراض المغطاة بالتأمين الصحي ونسب التمثل في بوليصة التأمين الصحي بحسب كل عقد، وعملية رفض المطالبات أو قبولها يعود لشركات إدارة نفقات

تجاوز ٣٧٧ مليار ليرة بحسب المجموعة الإحصائية وأمن ٥١ بالمائة من الإيرادات الجارية

صافي الضرائب غير المباشرة غطى رواتب ٢٠١٦

العكام لـ«الوطن»: لا يعتبر رقماً كبيراً ومصدره الأساسي رسوم الإنفاق الاستهلاكي والجمارك

المباشرة، معاً، وهذا ما يتم بحثه في اللجنة المكلفة بإعادة النظر في النظام الضريبي في سورية (والعكام عضو فيها)، لذا رأى العكام بأن تحصيل ضرائب غير مباشرة بنحو ٧ بالمائة من صافي الناتج القومي إنما يقتضي تحصيل ضرائب مباشرة بالنسبة نفسها، أو أكثر، للحديث عن عدالة ضريبية، علماً بأن الضرائب المباشرة انخفضت بشكل ملموس خلال الحرب بسبب التهرب الكبير فيها ومنع الإعفاءات والمزايا الضريبية، من دون أن يهمل الإشارة إلى تدني مستوى الدخل في البلد، مما يعوق زيادة الضرائب المباشرة التي سوف تستهدف محدودي الدخل بشكل رئيس.

وأشار العكام وهو أستاذ المالية العامة في كلية الحقوق في جامعة دمشق إلى التهرب الضريبي في الضرائب غير المباشرة أقل منه في المباشرة، لذا تتجه الدول، وكحالتنا، إلى الإعفاءات عليها في زيادة التحصيلات الضريبية، وهذا من مصادر الخلل المنهجي أيضاً في النظام الضريبي، مبيّناً أننا نسير باتجاه تكريس هذا الخلل خلال سنوات الحرب.

وأوضح العكام أن المصدر الرئيس للضرائب غير المباشرة هو رسوم الإنفاق الاستهلاكي والرسوم الجمركية، إلى جانب ضرائب أخرى، وزيادتها بطبيعة الحال سوف تساهم بشكل كبير في زيادة الأضرار، مع الأخذ بالحسبان بعض العوامل الاقتصادية الأخرى، لافتاً إلى أنه يجب الإفصاح عن تحصيلات الضرائب المباشرة لمقارنتها بالضرائب غير المباشرة والوقوف على واقع الخلل في النظام الضريبي.

ليرة عام ٢٠١١، وصولاً إلى (٣٩،٨-٤) مليار ليرة عام ٢٠١٤، لتزيد حصيلة الضرائب غير المباشرة على الإعانات في العام ٢٠١٥ مسجلة قيمة تجاوزت ٦٧،٧ مليار ليرة، ثم زاد الرقم بنحو ٤٥٧٪ في العام ٢٠١٦ حيث تم تسجيل مستوى غير مسبوق بنحو ٣٧٧،٢ مليار ليرة، وهو أعلى بالنسبة إلى الدخل أيضاً مقارنةً بالفترات السابقة.

ما وراء الأرقام

تعلقاً على رقم صافي الضرائب غير المباشرة في العام ٢٠١٦ البالغ ٣٧٧،٢ مليار ليرة سورية رأى النائب في مجلس الشعب الدكتور محمد خير العكام في تصريح لـ«الوطن»، أنه رقم طبيعي قياساً إلى نسبته من الناتج القومي (صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج) والبالغة نحو ٧،٥ بالمائة، ولا يمكن اعتباره رقماً كبيراً بالنظر إليه في سياق كوننا دولة نامية، ونمر في ظروف حرب، إذ إن الدول النامية تعتمد في تمويل إنفاقها بشكل رئيس على الضرائب غير المباشرة، أي الضرائب على الاستهلاك، وتجنب أي ضرائب غير المباشرة المفروضة على الدخل، نظراً لكونها تسعى إلى تشجيع الإنتاج والاستثمار بشكل رئيس، عبر الإعفاءات والتسهيلات الضريبية المباشرة. إلا أن العكام أكد فكرة الخلط في النظام الضريبي القائم على الضرائب غير المباشرة بشكل رئيس، حيث يقل فيه مستوى العدالة الضريبية، منوهاً بأن تحقيق العدالة الضريبية يصبح أكثر واقعية عندما تتحرك الحكومة باتجاه الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير



تدفعه الحكومة من إعانات عما تحصله من ضرائب غير مباشرة، وهذا مرتبط بدعم الإنتاج والتشغيل في تلك المرحلة، وقد تراوحت الأرقام بين (٤٩،٧-٤) مليار ليرة عام ٢٠١٤ ووصولاً إلى (٢٧٥،٣-٢) مليار ليرة عام ٢٠١٨، ومن ثم تبدأ الحكومة بتحصيل ضرائب أكثر من الإعانات في العامين ٢٠١٩ و٢٠١٠، بنحو ٢٩،٢ مليار ليرة وملياري ليرة، بالترتيب، لتعود البيانات السالبة بالظهور مجدداً مع تفوق رقم الإعانات على الضرائب من العام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، حيث يكون السبب الرئيس في ذلك تدني التحصيلات الضريبية بسبب التراجع الكبير في الإنتاج إثر الحرب، فقد تراوحت أرقام صافي الضرائب غير المباشرة بين (٢٠٣،٣-٢) مليارات

سورية. وبناء على بيانات المكتب المركزي، نجد أن صافي الضرائب غير المباشرة في العام ٢٠١٦ شكلت نحو ٣٩،٨٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للحكومة الذي بلغ ١٠٢٤،٤ مليار ليرة، كما شكل نسبة ٦٪ من الإنفاق الاستهلاكي الخاص البالغ ٦،٢٧ تريليونات ليرة، وبالتالي شكل نحو ٥،٢٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعام ٢٠١٦. للوقوف على مزيد من التفصيل عن مدى أهمية رقم صافي الضرائب غير المباشرة، يمكن مقارنة بيانات العام ٢٠١٦ مع الفترات السابقة، حيث وردت ثلاث أرقام كان سالبا من العام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٠٨، مما يعني زيادة ما

من ٥١٪ من الإيرادات الجارية المقدرّة عام ٢٠١٦ بنحو ٧٣٨ مليار ليرة. افتراضياً، في حال تم تنفيذ حوالي ٥٠٪ من الإنفاق المقدر في موازنة ٢٠١٦، وفقاً لتوقعات قطع الحسابات، فإن مساهمة صافي الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق سوف يتجاوز ٣٨٪. اقتصادياً، يشكل صافي الضرائب غير المباشرة نحو ٧،٤٧٪ من صافي الناتج نحو ٣٪ من صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي، حيث بلغت ١٠٧٦،٢ مليار ليرة، كما يشكل نحو ٥،٨٪ من الدخل القومي المتاح للتصرف فيه والبالغ نحو ٦،٥ تريليونات ليرة

وتخفيضها نسبياً ما يشجع على الالتزام وعدم التهرب الضريبي وزيادة التحصيلات، وهو ما يحقق المنفعة المتبادلة للمكلف وللخزينة العامة.

أرقام غير مسبوقة

ذكر البيان المالي للحكومة عام ٢٠١٧ تحقق زيادة في إجمالي إيرادات الرسوم والضرائب بنسبة ٢٧،٢٤ بالمائة عن العام ٢٠١٦، وذلك بمقدار ٦٩ مليار ليرة سورية، مسجلة ٣٢٢ مليار ليرة، ما يعني أن تقديرات إجمالي إيرادات الرسوم والضرائب في العام ٢٠١٦ بلغت ٢٥٣ مليار ليرة، وبالتالي فإن الإيرادات المتحققة من صافي الضرائب غير المباشرة وفق تقديرات مكتب الإحصاء تزيد بأكثر من ٤٩ بالمائة عن الإجمالي المقدر لجميع أنواع الضرائب والرسوم في الموازنة.

للوقوف على الأهمية الإحصائية لرقم صافي الضرائب غير المباشرة التي تم تحصيلها في العام ٢٠١٦، يمكن الإشارة إلى أن هذا الرقم يزيد بنحو ١،٤ بالمائة عن إجمالي الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات والتي بلغت نحو ٣٧٢ مليار ليرة، وذلك بحسب البيان المالي للحكومة، أي إن صافي الضرائب غير المباشرة كان كفيلاً وحده بتأمين استحقاقات الحكومة تجاه الموظفين والمتقاعدين عام ٢٠١٦. وبشكل صافي الضرائب غير المباشرة نحو ٢٧،٨٪ من إجمالي الإيرادات المقدرّة في موازنة ٢٠١٦، حيث تم تقديرها بمبلغ ١٣٥٨،٢٧ مليار ليرة (إجمالي تقديرات الموازنة ١٩٨٠ مليار ليرة مطروحاً منها العجز المقدر بـ ٦٦١،٧٣ مليار ليرة)، كما يشكل أكثر

المحرر الاقتصادي

كشفت بيانات المجموعة الإحصائية ٢٠١٧ التي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء مؤخراً أن صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات) للعام ٢٠١٦ بلغ نحو ٣٧٧،٢ مليار ليرة سورية، وهو رقم غير مسبوق في سورية، حيث زادت الضرائب على الإعانات برقم يشكل نسبة كبيرة من أي رقم اقتصادي تنسب إليه.

ما علم بأن عضو مجلس الشعب محمد خير العكام توقع في تصريح سابق لـ«الوطن»، أن معظم الواردات في وزارة المالية تأتي من الضرائب غير المباشرة، معتبراً الأمر خللاً منهجياً في النظام الضريبي المعمول فيه حالياً، ومقدراً نسبة الضرائب غير المباشرة بنحو ٧٠ بالمائة من إجمالي الواردات من الضرائب، حيث إن الضريبة غير المباشرة هي نوع من أنواع الضريبة التي يتم تحصيلها لمصلحة الحكومة أو الاستهلاك أو المديعات، وذلك على خلاف الضرائب المباشرة التي تُفرض على الدخل والأصول والأرباح.

وكان وزير المالية سامون حمدان قد صرح لـ«الوطن» حول الموضوع نفسه بأن الضريبة غير المباشرة تمثل حالة خلافية بين الاقتصاديين والماليين لجهة اعتبارها خللاً منهجياً أو حالة طبيعية، مشيراً إلى أن المعدلات العالية من الضرائب تسهم في زيادة التهرب الضريبي وعدم التزام أصحاب الفعاليات، على حين تعمل وزارة المالية عبر صياغة نظام ضريبي جديد للتخفيف من معدلات الضرائب

«الصناعة» طلبت ٣٨ مليار ليرة لاستثمارات ٢٠١٩ و«المالية» وافقت على ١٧ ملياراً فقط

هنا غانم



العروض وتم الإعلان عنه نظراً لارتفاع الأسعار حالياً، ومشروع تطوير القضبان الحديدية ومعمل لصهر البازلت. أما المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية فقد طرحت عدة مشاريع أولها مشروع لإنتاج السيرومات في الساحل ومشروع الأدوية البشرية الذي تمت أيضاً المباشرة فيه، إضافة إلى مشروع الزجاج المسطح، ومشروع خط جديد لإنتاج الاسمنت.

أما المؤسسة العامة للسكك فقد طرحت مشاريع جديدة أولها معمل لخميرة البيرة في تل سلح، وآخر لإضافة خط تكرير السكر الخام في المنطقة ذاتها.

أما المشاريع المتعلقة بمؤسسة التبغ فهي مستودعات التبغ في طرطوس ومنشروع جديد تتعلق بالتأمين والتدريب فقط.

السور والمستودعات في عين الفجة بقيمة ١٩٨ مليون ليرة، ومشروع البيرة الكحولية في السن، ومشروع إنتاج وتكرير زيت الزيتون بطرطوس، وتم إدراج مشروع لإقامة معمل للعصائر باللاذقية باعتماد ٥٠٠ مليون ليرة، وآخر لإقامة معمل للكونسروة في الغاب باعتماد ١٠٠ مليون ليرة، ومشروع لإقامة معمل لإنتاج الألبان والأجبان في الغاب والقنيطرة والساحل وتمت دراسة الجوى الاقتصادية وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروع بقيمة ١٠٠ مليون ليرة. في حين طالبت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بتنفيذ مشروعين أولهما مشروع السخان الشمسي والذي يعتبر في مراحله الأخيرة، وبصدد إجراء مناقشات لتأمين الاعتمادات المخصصة للتنفيذ، إضافة إلى مشروع البطاريات المغلقة الذي هو قيد دراسة

وتضمنت خطة الوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أهم المشاريع المرحجة في الخطة الاستثمارية، ففي المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تم الاتفاق على إنشاء مركز فني للنسيج في حلب وتم إعداد مشروع المرسوم الخاص به ورفعته للحكومة وبسبب الأحداث لم يصدر، إضافة إلى مشروع لإنتاج أمقشة الجينز في شركة نسيج اللاذقية والذي تم الإعلان عنه مؤخراً وخصص له اعتماد وقدره ٥٠٠ مليون، ومشروع شراء نول معتمته لمعمل سجاد السويداء وهو في إطار استكمال إجراءات التعاقد ومشروع بناء مستودع مركزي بطاقة تخزينية ٥ آلاف طن من الأقطان المحلوجة في شركة ساحل الغزل ومشروع جديد للتاهليل والتدريب. وفي المؤسسة العامة للصناعات الغذائية هناك ثلاثة مشاريع، منها مشروع لاستكمال بناء

شكر على تعزية

الإعلامي هيثم يحيى محمد وكل أفراد أسرته وعائلته وأقرباؤهم وأنساباؤهم في قرية «كفران» ومحافظه طرطوس والمهجر يتوجهون بالشكر والتقدير لذوي الشهداء والجرحى والأهالي والأصدقاء في قرى المحافظة وخارجها ولكل القيادات والفعاليات السياسية والتنفيذية والعسكرية والأمنية والإعلامية والروحية والاقتصادية والإدارية والشعبية والنقابية في طرطوس ودمشق واللاذقية وحماة على مساهمتهم الصادقة لهم

بوفاة عميد أسرته المرحوم:

الشيخ الجليل يحيى علي محمد

«أبو هيثم»

سواء بالحضور شخصياً أم هاتفياً أو برقياً أو عبر صفحات التواصل الاجتماعي

سائلين الله جل جلاله ألا يفجعكم بعزير